إشكالية المشاريع التربوية وتوحيد كتب التاريخ في لبنان: مشاريع للتوحيد أم للتفرقة؟

حسان حلاق(*)

ملخص: تمثل المشاريع التربوية وتوحيد كتب التاريخ في لبنان إشكالية كبرى منذ عقود عديدة. وما تزال حتى اليوم حائلاً دون توحيد اللبنانيين في الرؤى السياسية والثقافية والتاريخية والوطنية، مما يؤثر سلباً ليس على واقعهم، وإنما على مستقبلهم أيضاً. إن الجانب التربوي والثقافي، بما فيه تعدد كتب التاريخ وتنوعها واختلاف وتباين مضامينها، هي من جملة الأسباب الرئيسية في انقسام اللبنانيين سواء في عهود الانتداب الفرنسي، أو في عهود الاستقلال، وسواء قبل الحرب اللبنانية ١٩٧٥ أو بعدها. وبالرغم من أن اتفاق الطائف لحظ أهمية توحيد كتاب التاريخ في لبنان، غير أن جميع المحاولات من جميع وزراء التربية بين أعوام ١٩٩٠-٢٠١١ لم تستطع إصدار كتاب تاريخ موحد يرضي جميع الأطراف اللبنانية. يعرض المؤلف في هذه المحاضرة تجاربه في لجان «توحيد كتاب التاريخ» ويقدم عدة اقتراحات لحل إشكالية التربية والتعليم وكتاب التاريخ، منها: ١) إعادة تأهيل الطالب اللبناني تأهيلاً وطنياً باعتباره قيمة وطنية وتنموية، ٢) تعديل البرامج والمناهج التربوية بعيداً عن الحزبية والطائفية والمذهبية، ٣) إعداد المدرس إعداداً علمياً ووطنياً وتربوياً، ٤) اختيار العناصر الوطنية لصياغة كتب التاريخ وتوحيدها، ٥) إعادة دمج أفراد الهيئة التعليمية في المدارس والجامعات عوضاً من الفرز القائم طائفياً ومذهبياً ومناطقياً وسياسياً وحزبياً مما يسيء إلى التربية والتعليم، ٦) مراقبة وسائل الإعلام التي تؤثر برامجها سلباً في انقسام اللبنانيين، لأن توحيد كتاب التاريخ بدون ضوابط إعلامية لن يؤدي إلى توحيد اللبنانيين.

(*) أستاذ التاريخ الحديث والمعاصر في الجامعة اللبنانية وجامعة بيروت العربية. البريد الالكتروني: hassanhallak@hotmail.com.

إن الدارس لتاريخ لبنان الحديث والمعاصر، يدرك تماماً أن هناك عوامل عديدة أدت – وما تزال – تؤدي إلى انقسامات حادة بين اللبنانيين، ومن بين هذه العوامل:

١. العوامل الداخلية السياسية والاقتصادية والاجتماعية والتربوية وسواها من عوامل.

٢. العوامل الخارجية بما فيها تدخلات القوى الإقليمية والدولية.

ومن الأهمية بمكان القول، أن الجانب التربوي والثقافي بما فيه تعدد كتب التاريخ وتنوعها واختلاف مضامينها، هي من الأسباب الرئيسية في انقسام اللبنانيين، فالأجيال اللبنانية بين أعوام ١٩١٨ إلى عام ٢٠١١ ما تزال تنهل من منابع تربوية وثقافية وتاريخية لا تُغني الفرد والمجتمع اللبناني، بل تعمل على صراع الأفراد والجماعات في لبنان وصراع المجتمع اللبناني. وعوضاً من أن يمثل التنوع الثقافي غنى للبنان، فإذا بهذا التنوع بات يمثل مشكلة لا تتمثل بالمشكلة الثقافية والتربوية، وبتنوع النظرة إلى تاريخ لبنان والوطن العربي فحسب، بل باتت المشكلة – للأسف – تتمثل بصراعات سياسية وعسكرية بين مختلف اللبنانيين، وهذا، ما أكدته الأحداث اللبنانية طيلة عقود عديدة.

والحقيقة فإن التربية والسياسة في لبنان توأمان لا ينفصلان. وكل منهما يؤثر في الآخر بشكل مباشر. وكانت القرارات التربوية الصادرة في لبنان منذ ما قبل عهد الاستقلال هي في الوقت نفسه قرارات سياسية. وكانت السلطات الفرنسية قد أصدرت عدة مراسيم وقوانين وقرارات تربوية، مع كتب لتدريس التاريخ، وذلك منذ عام ١٩٢٠، كان لها أبعد الأثر في تقسيم اللبنانيين تربوياً وسياسياً وثقافياً.

ومما أسهم في عدم تطور خطط التربية في لبنان في عهد الانتداب الفرنسي، أن السلطات الفرنسية سمحت للطوائف والمذاهب الدينية باعتماد أساليبها الخاصة في التربية والتعليم، كما سمحت لكل طائفة بأن يكون لها كتبٌ خاصة في التاريخ والتربية المدنية، بحيث لم تعد مفاهيم اللبنانيين مفاهيم موحدة. وبات الانتماء للطائفة وليس للوطن. بل بات الانتماء للمذهب وليس للبنان. مما أسهم في إيجاد اتجاهات وتيارات تربوية وسياسية وثقافية متباينة متعددة، لا يمكن أن تسهم إيجاباً في خطط التنمية الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والإنمائية، لأن الشعوب غير المنصهرة في بوتقة واحدة، لا يمكن أن تسهم في تطور بلدانها ودولها.

ومن الأهمية بمكان القول، أن عهد الاستقلال منذ عام ١٩٤٣، لم يكن في المجال التربوي أفضل من عهد الانتداب الفرنسي، فالقرارات التربوية استمرت قرارات طائفية وسياسية بل وعشوائية، وغير مرتبطة بخطط تربوية مدروسة، وبالتالي فإنها غير مرتبطة بمسألة التنمية في لبنان. ولما اتفق القادة على الميثاق الوطني اللبناني عام

١٩٤٣، فقد تبين أن هذا الميثاق لم يستطع إحداث تغييرات أساسية في البناء التربوي، وبالتالي لم يستطع صهر اللبنانيين في بوتقة لبنانية واحدة، ولم يستطع أن يُكوّن انتماء لبنانياً واحداً ولم يستطع أن يُصدر كتاب تاريخ موحد للبنانيين، بل عمدت سلطات الاستقلال إلى إصدار تشريعات متعلقة بتنظيم الطوائف اللبنانية وصلاحيات المراجع الروحية المذهبية. ففي ٢ نيسان عام ١٩٥١ أصدرت الدولة قانوناً يتعلق بتنظيم الطوائف المسيحية والطائفة اليهودية. كما أصدرت في ٣ نيسان ١٩٥٥ المرسوم (١٨) المتعلق بتنظيم الطائفة السنية. كما أصدرت في عام ١٩٦٢ قانوناً يتعلق بتنظيم الطائفة الدرزية، وأصدرت الدولة قانوناً في ١٩ كانون الأول ١٩٦٧ يتعلق بتنظيم أوضاع الطائفة الشيعية.

والحقيقة فإن هذه القوانين الخاصة بالطوائف اللبنانية تسمح لها بتنظيم أوضاعها الدينية والاجتماعية والتربوية، وكل ما يتعلق بأوضاعها على أن لا يتناقض ذلك مع القوانين العامة. وكانت هذه القوانين أو بعضها مستمدة من نظام الطوائف الدينية الصادر في عهد الانتداب الفرنسي بين عامي ١٩٣٦-١٩٣٨.

إن نظرة سريعة إلى هذه القوانين تجعلنا ندرك تماماً أن الدولة اللبنانية أسهمت بشكل مباشر في تقسيم اللبنانيين تربوياً وسياسياً، لأن ما من طائفة في لبنان إلا ولها مدارسها وكلياتها بل وجامعاتها الخاصة، وباستطاعة هذه المدارس والكليات والجامعات أن تضع برامجها التربوية وفقاً لاتجاهاتها. والنتيجة لهذا الواقع أن أية خطط تربوية للدولة أو لأية حكومة أرادت أن يكون لها خطط تربوية، لا يمكن أن تلتقي مع الخطط التربوية الخاصة بالطوائف والمذاهب.

صحيح أن لبنان استطاع من حيث الشكل أن يظهر قبل عام ١٩٧٥ أنه بلد الإشعاع والنور وبلد الكتابة والطباعة والثقافة والحرية والتطور والحضارة. غير أن أزمته التربوية بدون أدنى شك أدت إلى أزمات وتوترات سياسية وعسكرية في أعوام ١٩٥٢، ١٩٥٦، ١٩٥٨، ١٩٦٨، ١٩٧٣، والأزمة الكبرى التي شغلت العالم العربي والعالم في الفترة الممتدة بين أعوام ١٩٧٥-٢٠١١.

والأمر الملاحظ أن عهد الاستقلال سعى مع وزارة التربية الوطنية إلى تأليف لجان مهمتها وضع برامج ومناهج جديدة للتعليم الابتدائي والمتوسط والثانوي وذلك في ١٤ آب ١٩٤٤، وفي ١٣ حزيران ١٩٤٥[١]. وانتهت هذه اللجان من أعمالها، وصدرت

(١) شارك في هذه اللجان ممثلون عن المدارس الرسمية والخاصة من هؤلاء: الأب أغناطيوس مارون، الكسي بطرس، جوزيف نجار، جورج كفوري، جبور عبد النور، واصف بارودي، =

في الأول من تشرين الأول ١٩٤٦ ستة مراسيم تناولت إعادة تنظيم الدروس في مراحل التعليم الثلاث. وكان أهم ما تضمنته هذه المراسيم جعل اللغة العربية إلزامية في مادتي التاريخ والجغرافيا والحساب والعلوم دون الاهتمام كثيراً بمضامين الكتب لاسيما كتب التاريخ، في حين جعلت مادتي العلوم والرياضيات في المرحلة المتوسطة اختيارية إما بالعربية أو بالأجنبية، كما حددت البرامج الجديدة عدد الساعات لكل مادة من المواد.

والحقيقة فإن الأزمات السياسية المتعاقبة في لبنان هي بحد ذاتها وفي حقيقتها أزمات تربوية. ونحن لا ننكر مطلقاً أن وزارة التربية الوطنية حاولت مرة ثانية تعديل مناهج التعليم، ومنها على سبيل المثال التعديل الصادر بمرسومين رقم (٩١٠٠) في ٨ كانون الثاني ١٩٦٨، ورقم (١٣١٦٨) في ٦ تشرين الثاني ١٩٦٩، وبتعميم صدر في أوائل عام ١٩٧٣. غير أن التعديلات لم تؤد إلى تغير أساسي في البنية التربوية في المدارس اللبنانية بل هي وسواها من المناهج التربوية أدت إلى الأزمة اللبنانية عام ١٩٧٥، لا لشيء إلا لأن هذه السياسة التربوية هي المسؤولة عن تقسيم اللبنانيين إلى فئات متباعدة متناقضة في مفاهيمها وتوجهاتها نحو لبنان. فخطط التربية هي أقصر من أن تواكب التنمية وخططها في لبنان. وهذا يقودنا للتساؤل فيما إذا كانت حكومات الاستقلال وضعت واهتمت فعلاً بخطط التنمية. فقد تبين مثلاً أن تلك الحكومات لم تأخذ بعين الاعتبار المدارس المطلوب إنشاؤها وفقاً لمتطلبات الزيادة السكانية أو وفقاً لمتطلبات السوق. وفي الوقت الذي وضعت فيه الدولة خطة تجميع المدارس في ١١/ ٤/ ١٩٧٤ لبناء مئات المدارس في مختلف المناطق اللبنانية، فإذا بالحرب اللبنانية تعصف بالمشروع، بل وتتهدم من جراء الحرب عشرات المدارس الحكومية والخاصة التي كانت قائمة.

ومن المشكلات الجديدة-القديمة التي طرحت وما تزال مطروحة بين أعوام ١٩٩٠-٢٠١١ على بساط البحث مسألة «كتاب التاريخ» الموحد في لبنان في مراحل

= زاهيه سلمان، حليم النجار، يوسف فارس، ميشال شيحا، موريس شهاب، ميشال عياش، مصطفى فروخ، عمر فاخوري، عبد الله المشنوق، فؤاد البستاني، قسطنطين زريق، قيصر الجميل، رشاد الجسر، شارل حلو، شارل مالك، زكي النقاش، الأب غريغوريوس حايك، أيفانا زعنى، إميلي عازار، زاهية دوغان، زاهية أيوب، حنه أبو الروس، ناديا نسناس، سلوى طبارة، روز حاوي، أنيس الخشن، جورج شهلا، حسن فروخ، سليم الخوري، محمد كزما، فؤاد عمون، الأب يوحنا مارون، عثمان سلطان، سليم حيدر، بولس الخولي، خليل تقي الدين، محمود العريس، الياس التيان.

التعليم قبل الجامعي، حيث أنجزت لجنة متخصصة هذه الكتب، سرعان ما صدر قرار بإيقافها بسبب خلافات حول تفسير بعض ما ورد فيها بشأن الفتح العربي للبنان.

وفي الإطار التربوي لا يمكن أن نغفل دور ومسؤولية وزارة التربية والتعليم العالي، ودور الإدارة والمعلم في المدرسة بل وفي الجامعة أيضاً، من المسؤولية الأساسية الملقاة على عواتقهم بل والإسهام الفاعل في تقسيم اللبنانيين، وفي الإسهام في الإعداد للحرب، وإثارة الطلاب أينما وحيثما وجدوا، والمعلم تعادل مسؤوليته مسؤولية المعلمين الأوائل الذين لقنوه تلك المناهج ولقنوه كتاب التاريخ وكتاب التربية الوطنية، وهي الكتب التي أرست قواعد الانقسام بين التلاميذ اللبنانيين.

إن المعلم في لبنان ليس سوى شريحة اجتماعية وسياسية من شرائح المجتمع اللبناني. ويبقى النظام التربوي والسياسي هو المسؤول عما آلت إليه أوضاع واتجاهات المعلم والتلميذ معاً، والنظام التربوي لا يتعلق بالمناهج فحسب، بل يتعلق بالأبنية المدرسية ذاتها وبالتجهيزات الحديثة، وبكلفة التعليم.

بالإضافة إلى ذلك فإن القوى السياسية المتمثلة ببعض الزعامات اللبنانية التي أسهمت بشكل أو بآخر في عدم تطور خطط التربية والتنمية في لبنان، إنما هي ذاتها أسهمت في اندلاع الحرب اللبنانية وفي استمرارها. ثم إن هذه القيادات والزعامات ليست سوى وليدة المناهج التربوية والتاريخية ووليدة المؤثرات التقسيمية. فطالب الأمس ليس هو سوى زعيم اليوم وطالب الأمس هو أيضاً المعلم والمحارب والجندي والطبيب والمهندس والمحامي والقاضي والأستاذ الجامعي والعامل. من هنا أهمية التربية في الحرب والسلم معاً، فهي المسؤولة عن بناء الإنسان وتطور مفهومه السياسي والاجتماعي والاقتصادي والثقافي. ومن هنا أهمية المعلم كرائد من رواد العلم والوحدة الوطنية، لذلك أشار العلامة الدكتور عمر فروخ في كتابه «دفاعاً عن العلم، دفاعاً عن الوطن»: «إن المسألة المعقدة في الجمهورية اللبنانية ليس البحث عن المناهج، بل البحث عن الذين سيدرسون هذه المناهج. وكما أن قيمة القوانين بمنفذيها فإن قيمة المناهج أيضاً بمدرسيها...».

ورب قائل يرى أن النظام التربوي في لبنان لم يكن مسؤولاً عن الأزمة اللبنانية. وأن القوى الخارجية هي التي قامت بدور بارز في تأجيج الصراعات اللبنانية. غير أنه من الأهمية بمكان القول، إن تلك القوى الخارجية ما كانت لتنجح في طروحاتها لو لم تجد تربة خصبة في النظام اللبناني عامة، وفي النظام التربوي خاصة، ذلك أن سهولة

انقسام اللبنانيين سهَّل مهمة تلك القوى، ذلك الانقسام الذي بات واضحاً في العقول والنفوس معاً.

لقد شعر القادة في لبنان بأهمية التربية وأثرها في خطط التنمية، بل وأثرها في وحدة اللبنانيين بعد حرب استمرت أكثر من خمسة عشر عاماً، لذا فقد حرصوا في اجتماعاتهم في مدينة الطائف على التأكيد على العامل التربوي في توحيد اللبنانيين وفي إنهاء الحرب. لذا تضمنت وثيقة الوفاق الوطني في الطائف أموراً تربوية عديدة، ففي البند (هـ) الفقرة (٥) تأكيد على «إعادة النظر في المناهج وتطويرها بما يعزز الانتماء والانصهار الوطنيين، والانفتاح الروحي والثقافي وتوحيد الكتاب في مادتي التاريخ والتربية الوطنية». ثم أكد البيان الوزاري في حكومة ما بعد الطائف في ٢٤ كانون الأول ١٩٩٠ وبيان وزير التربية الوطنية في ٨ شباط ١٩٩١ على أهمية توحيد كتابي التاريخ والتنشئة الوطنية. كما أكدت الخلوة التربوية التي عقدت بين ١٨ و٢٠ نيسان ١٩٩١ على أهمية هذا التوحيد. ولكن ما ينبغي أن ألفت النظر إليه، أنه بالرغم من أهمية ما جاء في «وثيقة الطائف» وفي البيانات الوزارية المتكررة، فإن شيئاً ملموساً لم يتحقق حتى الآن. فقد دعت وزارة التربية منذ أواخر أيار ١٩٩١ عدة لجان للبحث في المناهج والعمل على وضع مشروع لتوحيد الكتاب في مادتي التاريخ والتربية الوطنية، وقد شاركت في تلك اللجان مندوباً عن جامعة بيروت العربية ولم يمض على أعمال اللجان ستة شهور حتى توقفت نتيجة لضغوط سياسية وطائفية توافقت بشكل أو بآخر مع قوى سياسية لا تريد أساساً توحيد الكتب في هاتين المادتين، علماً أن لا وحدة للشعب اللبناني حاضراً ومستقبلاً ما لم يتم توحيد مادتي التاريخ والتنشئة الوطنية.

وانطلاقاً من المشكلة التربوية في لبنان، فإني أتقدم بعدة اقتراحات لعلها تسهم في تعميق العيش المشترك والانتماء الوطني، وفي تطوير خطط التربية ومواكبتها للتنمية التربوية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية أيضاً، وهي تتمثل تما يلي:

١. إعادة تأهيل الإنسان اللبناني في شتى المجالات كقيمة وطنية وتنموية، لا سيما وأن الأزمة اللبنانية دمرت الكثير من الأسس الأخلاقية والإجتماعية والإقتصادية والتربوية، وضرورة الإهتمام بعضو هيئة التدريس من المرحلة الابتدائية إلى المرحلة الجامعية، وتحسين أوضاعه الاقتصادية والمالية والمعنوية، وتحسين التقديمات الاجتماعية والصحية له ولعائلته لأنه لا يعقل الحديث والعمل على خطط تربوية وإنمائية، في حين أن العمود الفقري للتربية والإنماء غير قادر على مواجهة أعباء الحياة. فتطوير التربية والتنمية في لبنان تحتاج أولاً وقبل كل شيء إلى تحسين أوضاع أفراد الهيئة

التعليمية المسؤولة عملياً عن إفراز مختلف قطاعات الشعب وتخصصاتها المتنوعة.

٢. تعديل المناهج والبرامج الدراسية لتتوافق مع متطلبات العصر ومتطلبات العلم، ومتطلبات وحاجات المجتمع اللبناني. إن نظرة متأنية إلى واقع لبنان في الألفية الثالثة توصلنا إلى نتيجة أساسية، وهي أن مخلفات الحرب اللبنانية، وما هو موجود قبل الحرب لم يعد يتوافق مع متطلبات التربية والتنمية الحديثة، بل لا بد من إعادة النظر بنوع المناهج والبرامج والمقررات، وأنواع المدارس والمعاهد الفنية والمهنية، بل من واجب الدولة أن لا تترك القطاع الخاص ينفرد بمتطلبات المجتمع، ولا بد من أن تتصدى الدولة أولاً لمتطلبات هذا المجتمع، ثم لا مانع مطلقاً من التكامل والتكافل بين القطاع العام والقطاع الخاص في استيعاب التكنولوجيا المعاصرة وتسخيرها لخدمة المجتمع.

٣. إن التنمية في أي بلد ما تحتاج أولاً وقبل كلّ شيء إلى شعب موحد. وأهم عوامل توحيد الشعب اللبناني هو في توحيد الرؤى التربوية، فإصدار كتاب موحد في التنشئة الوطنية يدرّس في مدارس لبنان الرسمية والخاصة، ويتضمن مفاهيم جديدة وتوحيدية حول قضايا الانتماء للبنان الواحد، وقضايا الاخلاق والتربية والعادات والتقاليد، ودراسات مقارنة حول الأديان لتتفهم الأجيال المعاصرة ماهية وحقيقة الأديان وسماحتها. ذلك لأن الكثير من اللبنانيين يخلطون ما بين الدين والطائفية والمذهبية، فالطائفية السياسية أمر يشوبه الحذر، وفيه انتهاك لحرمة تلك الأديان والأنبياء والرسل. فالتأهيل التربوي عامل أساسي في توحيد الشعب اللبناني عبر توحيد تلاميذه وطلابه.

٤. من عوامل التوحيد في لبنان، ضرورة العمل على توحيد كتاب التاريخ في المدارس الرسمية والخاصة، إذ إن لبنان يكاد يكون البلد الوحيد في العالم بما فيه العالم الأوروبي الذي تدرس في مدارسه عدة كتب للتاريخ لها عدة توجهات وأهداف متباينة. لذلك لا يمكن توحيد اللبنانيين حاضراً ومستقبلاً وتنمية البلد وتطويره، ولا يمكن القضاء على نتائج الحرب والتنافر، طالما أن كل مدرسة لبنانية وكل طائفة تدرس في كتاب تاريخ يختلف عن كتاب التاريخ في المدرسة الأخرى. فالمواقف من تاريخ لبنان وتاريخ العالم العربي والعالم مواقف متناقضة. والمواقف من ولادة دولة لبنان نفسه، ومن الانتداب الفرنسي ومن عهود الاستقلال، بل ومن زعامات لبنان الاستقلالية ومن العروبة ومن شهداء لبنان، وشهداء الطوائف والمقاومة، كلها مواقف متباينة لا يجمع بينها جامع مشترك. لذلك فإن التباين والانقسام والانشقاق سيستمر طالما أن كتابي التاريخ والتنشئة الوطنية لم يعمل على توحيدهما في المدارس الرسمية والخاصة.

فتطبيق البنود الخاصة باتفاقية الطائف في هذا المجال أمر ضروري، طالما اقتنعنا أن لا تطور ولا تنمية مع وجود شعب منقسم.

ومن الأهمية بمكان القول، إنه ليس من المهم إصدار كتاب موحد للتاريخ، بل من الأهم الاتفاق على ما يحويه هذا الكتاب الموحد من موضوعات ومضامين، ومن سيعلّم هذا الكتاب الموحد.

٥. ضرورة اختيار العناصر المؤمنة بالحضارة العربية لصياغة كتب التاريخ والمناهج والبرامج التربوية في لبنان. وقد سبق لجامعة الدول العربية أن أصدرت عدة قرارات في هذا المجال، منها ما أصدرته في ٢٣ أيلول عام ١٩٥٢ في قرارها رقم (٤٥٧) في الدورة (١٦) في الجلسة الخامسة وقد تضمن ما يلي: «يوصى المجلس الحكومات بألا تقرر جهات الاختصاص للتدريس إلا الكتب التي عني مؤلفوها باستيعاب القدر المشترك من عناصر الثقافة العربية الذي حدده المؤتمر الثقافي المنعقد في لبنان في سنة ١٩٤٧ لمناهج اللغة العربية والتاريخ والتربية الوطنية والجغرافيا».

ولا بد من التأكيد أيضاً بأن اتفاقية الطائف الصادرة عام ١٩٨٩ أكدت في المادة الأولى فقرة (ب) بأن «لبنان عربي الانتماء والهوية، وهو عضو عامل ومؤسس في جامعة الدول العربية وملتزم بمواثيقها، وعضو مؤسس وعامل في منظمة الأمم المتحدة وملتزم ميثاقها، وهو عضو في حركة عدم الانحياز، وتجسد الدولة اللبنانية هذه المبادئ في جميع الحقول والمجالات من دون استثناء».

لذلك فإن «الخلوة التربوية» التي نظمتها وزارة التربية الوطنية في ١٨، ١٩، ٢٠ نيسان عام ١٩٩١ والصادرة في ٢٥ منه لم تلتق مع توجهات وبنود اتفاقية الطائف لأنها تضمنت مفاهيم وعبارات لا تخدم التربية في لبنان ولا تخدم وحدته مثل عبارات «الذاتية اللبنانية» و«التعددية الحضارية» و«الحضارة اللبنانية» و«محيط لبنان» علماً أن اتفاقية الطائف أكدت على «أن لبنان عربي الانتماء والهوية» وهذا يلغي الذاتية والتعددية وتمايز لبنان عن العالم العربي. فالتنوع الثقافي والاجتماعي يمكن البحث فيه، ولكن التعددية الحضارية تعني أن في لبنان ثماني عشرة حضارة لثماني عشرة طائفة، وهذا بالتأكيد غير صحيح. فالحضارة العربية هي السائدة في لبنان مع الانفتاح على الحضارات العالمية، وهذا ما هو مؤكد في التاريخ والوقائع والدستور.

٦. من العوامل الأساسية المتعلقة بتوحيد اللبنانيين وبخطط التربية والتعليم وارتباطها بالتنمية في لبنان عامة ضرورة قيام وزارة التربية الوطنية والتعليم العالي ودور المعلمين والمعاهد الفنية والمهنية بإعادة دمج أفراد الهيئة التعليمية من المرحلة الابتدائية

حتى المرحلة الجامعية كي يصبح الانتماء للوطن وليس للحي أو للقرية أو للطائفة أو للحزب أو للمذهب. فعملية الدمج على صعيد الخطط التربوية والإنمائية والتوحيدية لا تقل أهمية عن قرار سابق بدمج الألوية العسكرية. فهي تنعكس إيجاباً على الأوضاع التعليمية والاجتماعية والثقافية والنفسية.

٧. مراقبة وسائل الإعلام-لاسيما المرئية منها-بعد أن اجتاحت لبنان أجهزة وموجات البث المحلي والبث الفضائي، بحيث طغت «الثقافة والتربية العالمية» على الثقافة والتربية الوطنية. فقد اقتحمت دون استئذان من أحد منازل اللبنانيين والعرب عادات وتقاليد ومصطلحات لا تمت إلى اللبناني والعربي بأية صلة. ولا شك بأن للإعلام العالمي خطورته على التربية والتعليم والثقافة في بلادنا، وكما أن للإعلام إيجابيات، فله سلبيات عديدة خاصة إذا اقتحم المجتمع اللبناني والعربي دون ضوابط أخلاقية وسياسية واجتماعية، لأن للإعلام دوراً بارزاً ومهماً في تقسيم أو توحيد اللبنانيين. وسيبقى الإعلام مؤثراً وفاعلاً في تقسيم اللبنانيين ولو قدمت أهم المشاريع لتوحيد كتب التاريخ.

ومن الأهمية بمكان القول، إن المسؤولين اللبنانيين ليسوا مسؤولين عن سيئات الماضي، ولكنهم يتحملون مسؤولية استمرار هذه السيئات وازديادها إذا ما استمرت وازدادت. وأخيراً أود التأكيد بأن التربية ليست قطاعاً منعزلاً عن بقية قطاعات المجتمع فهي تؤثر وتتأثر بالتنمية والاقتصاد والإعلام والسياسة والاجتماع والإسكان ومختلف القطاعات. فالتربية الناجحة والقويمة هي التي تنشئ علماء ورجال الحاضر والمستقبل. وهي التي تنشئ دولة الحاضر والمستقبل، بل الدولة العصرية، ولا توجد دولة عصرية لشعب عصري ما يزال منقسماً على تاريخه وماضيه وحاضره ومستقبله.